شيخ الإسلام أبو السعود أفندي
(٨٩٨ - ٩٨٢هـ/١٤٩٣ - ١٥٧٤م)

د. عصام محمد علي عبد الحفيظ عدوان*

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، منطقة غزة التعليمية، جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

شغل «أبو السعود أفندي» منصب مفتي الآستانة ثلاثين عاماً وهي أطول فترة لمنصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية. عايش فيها السلطان سليمان القانوني وأشرف على القوانين التي سنها القانوني، وهذا ما يمنح الدراسة أهمية خاصة. وقد هدفت الدراسة إلى استعراض سيرة أبو السعود أفندي، وبيان أهمية فتاويه في اتخاذ قرارات خطيرة في الدولة العثمانية.

وقد تتبّع الباحث المقتطفات المتناثرة في مصادر التاريخ المختلفة لتحقيق هدف البحث معتمداً منهج البحث التاريخي، والمنهج الوصفي، مع التحليل كلما كان مناسباً.

وجاء البحث في: تمهيد، وجملة عناوين جانبية تناولت: اسمه، مولده، نشأته، وظائفه، مشيخته، أهليته للفتوى، صفاته، بعض فتاويه، مصنفاته، تفسيره، وفاته، وبعض أشعاره بالعربية.

Abstract:

Abu So'od Afandi filled the post of Mufti of Elasatana thirty years, ***the longest period for the post of Sheikh al- Islam in the Ottoman Empire,*** *he live through Sultan Suleiman Elqanoni And oversaw the laws enacted by Elqanoni. This gives the study particular importance, the study aimed to review the biography of Abu So'od Afandi and the statement of the importance of his fatwas to take serious decisions in the Ottoman Empire. The researcher followed scattered excerpts in different sources of history to achieve the objective of research based on approach to historical research, and the descriptive approach, with the analysis as appropriate.*

The search includes: Introduction, side addresses covered:

name, birth, upbringing, Jobs, eligibility for an advisory opinion, character, some of his fatwas, his works, explanation, death, and some of his poems in Arabic language.

مقدمة:

تعاقب على مشيخة الإسلام ومفتي الآستانة (اسطنبول) في بدايات الدولة العثمانية ستة عشر شيخاً، كان آخرهم وأطولهم خدمة «أبو السعود أفندي»، فقد شغل منصب مفتي الآستانة ثلاثين عاماً –أي حتى وفاته– وهي فترة لم يسبقه إليها أحد ولم يخلفه بمثلها أحد. وهي فترة ليست عادية –كما قد يظن بعضهم– ذلك أنه عايش فيها السلطان سليمان القانوني، وهو من أعظم سلاطين الدولة العثمانية وأكثرهم تشريعاً حتى سمي بالقانوني، ولم يكن يستغني السلاطين عن آراء شيوخ الإسلام ومفتى الآستانة وفتاويهم، ولذا فقد اكتسب أبو السعود أهمية أخرى، وهي إشرافه على القوانين التي سنها القانوني.

وتكتسب هذه الدراسة نوعاً من الأهمية، كونها تلقي الضوء على جانب آخر غير الجانب السياسي والعسكري، وهو الحديث عن أحد أبرز العلماء في الدولة العثمانية من نواحي سيرته المختلفة، وممن أسهم –من وراء الستار– في اتخاذ قرارات سياسية وقانونية وعسكرية، وهو ما هدفت إليه في هذه الدراسة.

وقد واجهتني مشكلة في جمع المادة، ذلك أن كثيرا من المصادر التي تناولت ترجمته لم تفه حقه فكان حديثها عنه مقتضباً، غير أن من أهم المصادر التي فصلت عنه قليلاً واستخدمتها، مصدرا لعالم ومؤرخ عايش القانوني، وأرخ للعلماء وهو طاشكبري زادة، وكان للمرجع الإنجليزي الذي استخدمته أهمية متميزة بسبب اطلاع مؤلفه R. C. Repp على مصادر أخرى غير التي استخدمتها، وقد جمع في كتابه آراء ومعلومات لم يرد كثير منها في المصادر التي استخدمتها، فكان له الفضل في ذلك، فضلاً عن إفاضته في الحديث عن مفتييّ الآستانة (اسطنبول) الستة عشر في كتابه الشامل.

وقد اعتمد البحث منهج البحث التاريخي، والمنهج الوصفي، مع التحليل كلما كان مناسباً.

وقد اشتملت ترجمتي لأبي السعود على: تمهيد، واسمه، ومولده، ونشأته، ووظائفه، ومشيخته، وأهليته للفتوى، وصفاته، وبعض فتاويه، ومصنفاته، وتفسيره، ووفاته، وبعض أشعاره بالعربية.

تمهيد:

تأسست الدولة العثمانية منذ عام ١٣٠٠م على يد عثمان بن أرطغرل، وبلغت أوج قوتها في عهد السلطان سليمان المسمى بالقانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦م) ، وفي فترة عظمة

الدولة العثمانية تقلّد أبو السعود أفندي منصبه العالي. وقد كان لعلماء الدين مكانة بارزة في الدولة العثمانية، حيث تُصنَّف الدولة العثمانية على أنها «دولة دينية» [١] ، وبخاصة في بداياتها، فلم يكن باستطاعة السلطان أن يتجاوز حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية، ولذلك كان عليه قبل تنفيذ أي إجراء سياسي مهم أن يحصل على فتوى بالجواز من شيخ الإسلام، الذي كان بمقدوره صرف السلطان عن أي خطوة لا يجيزها له الشرع، مع قدرة السلطان على عزل المفتي. وتكون النتائج سلبية عندما يكون السلطان قوياً ومحبوباً –كالسلطان سليمان القانوني– حيث من شأنه أن يجعل المفتي أداة سلبية في يده [٢] . ويعتلي سدة الهيئة الإسلامية الحاكمة منصب: شيخ الإسلام، الذي يحظى بمرتبة عالية عند السلطان تفوق الصدر الأعظم، ثم يليه في الهيئة الإسلامية: القضاة، ثم المفتون، ثم أساتذة الشريعة، ثم هيئة التدريس في المدارس الإسلامية، فالإداريون في القطاع الديني[٣].

وعلى خلاف قوة سليمان القانوني، كان وريثه السلطان سليم الثاني، الذي عُرِف بالسكِّير، والذي ترك تصريف أمور الدولة بدرجة كبيرة بيد الصدر الأعظم محمد الصوقللي الذي عوَّض ضعف السلطان بحزمه [٤] . وقد زامنه شيخ الإسلام أبو السعود أفندي طيلة فترة حكمه (١٥٦٦ – ١٥٧٤م) .

اسمه:

محمد بن محيي الدين محمد بن مصطفى العماد، الشهير بأبي السعود أفندي. وقد اصطفيت هذا التعريف من جملة تعريفات كثيرة متشابهة، وتجدر الإشارة إلى بعض التعليقات على هذا التعريف: فقد غضَّت بعض المصادر الطرف عن اسمه الأول واكتفت بكنيته (أبو السعود) [٥] ، ثم يعود حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون، فيذكر اسمه محمد، لكنه يضيف (ثم تحقق أن اسمه أحمد) [٦] ، وقد انفرد هو بالاسم أحمد بينما ذكرت مصادر أخرى [٧] أن اسمه محمد وهو ما اصطفيناه.

أما اسم أبيه «محيي الدين محمد» فقد ذكرته على هذه الشاكلة من التركيب بعض المصادر [٨] ، واكتفت سائر المصادر بذكر اسمه «محمد»، ولعل «محيي الدين» (*) صفة لوالده، كما كان يتصف بها كثير من العلماء، ولذلك أهملتها كثير من المصادر في سياق الاسم.

وقد انفرد العيدروسي بتسمية جده «مصطفى بن عماد» [٩] ، بينما يذكره طاشكبري زادة «مصطفى العماد» [١٠] ، والآخرون يسمونه «العمادي»، ولعله نسبة إلى العماد، وقد يكون هو والد جده مصطفى أو يكون اسم جده مزدوجاً كاسم أبيه ليصبح «مصطفى العماد». أما صفة الأفندي، فهي كلمة تركية عثمانية تطلق على المثقفين المتعلمين وتطلق على من

يتمون تعليمهم من أغاوات الضباط، وتطلق على قاضي القسطنطينية (اسطنبول أفنديسي)، وهي كلمة تعني السيد، وشاعت في البلاد التي خضعت للنفوذ العثماني [١١].

مولده:

هناك روايات عدة عن تاريخ ولادته، فهناك من يقول أنه ولد في ١٩ صفر ٨٩٦هـ[١٢]، وهو يوافق الأول من كانون ثاني ١٤٩١م. لكن رأياً آخر يورده (Repp) أنه ولد في ١٧ صفر ٨٩٦هـ، ٣٠ كانون أول ١٤٩٠م [١٣] ، بينما يورد تاريخاً آخر في ١٩ صفر ٨٩٧هـ، ٢٢ كانون أول ١٤٩١م، ويكتفي آخرون بذكر سنة الميلاد وهي ٨٩٦هـ، (١٤٩٠ – ١٤٩١م) [١٤] ، وهو يوافق بين ١٧، ١٩ صفر لسنة ٨٩٦هـ حيث يكون الأول سنة ١٤٩٠م والثاني في ١٤٩١م. وبعضهم يذكر أن أبا السعود ولد في ٩٠٠هـ [١٥] ، والراجح عندي هو أنه ولد سنة ٨٩٨هـ، ١٤٩٣م، وهو التاريخ الذي أورده طاشكبري زادة [١٦] ، وقد اعتمدته لمعايشته فترة أبي السعود، كما أن (Repp) اتخذ هذا التاريخ وزاد فيه أنه ولد في ١٧ صفر ٨٩٨هـ[١٧] ، معتمداً على تأريخ «عطائي» الذي يعتمد على أحد مصنفات تلامذة أبو السعود، وهو ما يتفق مع طاشكبري زادة.

وكان مولده في قرية قرب القسطنطينية، وعلى الأرجح هي إسكليب، وهي قصبة من أماسية من بلاد الروم، لذا فهو يدعى بـ «الإسكليبي» نسبةً إلى بلدته [١٨] . لكن معظم المصادر التي نقبتها، تذكر أنه ولد بقرية قرب القسطنطينية دون تحديد اسمها، بينما تشذ دائرة المعارف الإسلامية عن الجميع بوصفها أبي السعود بـ «الآمدي» وتقول أن ذلك نسبة إلى «آمد» المعروفة الآن بديار بكر، وأنه من أصل كردي [١٩] .

لكن نشأته في اسطنبول ودراسته على أيدي شيوخها ومعلميها –كما سيرد لاحقاً– وتدريسه في مدارسها ومدارس تركيا، وذِكْرُ ابن القاضي أنه من أهل اسطنبول [٢٠] ، ووصْفُ حاجي خليفة له في كتابه كشف الظنون بأنه «أبو السعود الرومي» [٢١] ، وقوْلُ طاشكبري زادة المعاصر له بأنه ولد بقرية قريبة من القسطنطينية [٢٢] ، وهي بالتأكيد ليست آمد لبعدها عن القسطنطينية، كل ذلك يؤيد ما ذهبتُ إليه من أنه من إسكليب وهي إحدى قرى القسطنطينية، وهو أيضاً ترجيح (Repp) [٢٣] .

نشأته:

نشأ أبو السعود في بيتِ علم وصلاح، فقد كان أبوه محيي الدين محمد من علماء عصره، ومن خواص أوقاف الزاوية التّي بناها السلطان بايزيد الثاني له في القسطنطينية[٢٤] . وكانت أمه بنت أخ العلامة علاء الدين علي القوشجي [٢٥] ، وقد قيل عن هذا العلامة إنه

عم أبي السعود، ولكن الراجح أنه عم أمه [٢٦] ، وتلقى أبو السعود تعليمه على يد والده، ومن جملة ما قرأه عليه: حاشية التجريد للشريف الجرجاني بتمامها، وشرح المفتاح للشريف أيضاً، قرأه عليه مرتين، وشرح المواقف له أيضاً، وقد قال عن نفسه وهو يتكلم إلى الشيخ عبد الرحمن المشتهر بشيخ زاده: «قرأت على والدي الشيخ محيي الدين حاشية التجريد للشريف الجرجاني من أول الكتاب إلى آخره مع جميع الحواشي المنقولة عنه، وقد قرأت عليه شرح المفتاح للعلامة المسفور مرتين، وشرح المواقف له أيضاً بالتمام والكمال» [٢٧]، ومن جملة من أخذ عنهم العلم: مؤيد زادة تلميذ الجلال الدواني تلميذ السيد الشريف الذي درَس له أبو السعود حاشية التجريد وشرح المفتاح [٢٨] ، والعلامة قادري جلبي [٢٩] ، والمولى سيدي قرماني الذي درَّسه المولى حسن جلبي المحشي شرح المواقف[٣٠] . وبحفظه لكتاب «المفتاح» للسكاكي (*) على يد والده محيي الدين «امتاز في صغره بفصاحة العرب العرباء، واشتغل بفنون الآداب، ودخل إلى الفضائل من كل باب» [٣١] .

وقال صاحب الشذرات أن أبا السعود أصبح ملازماً من المولى سعدي جلبي [٣٢] ، ولعله يقصد سيدي جلبي (محيي الدين محمد بن محمد القوجاوي) الذي تلقى على يده العلم، فقد اصطحبه أبوه إلى السلطان بايزيد الثاني حيث نال أبو السعود اهتمام السلطان الذي صرف له ٣٠ آقجة (*) وسمح له بتقبيل يده [أي يد السلطان]، وأصبح ملازماً لسيدي جلبي، وقد أصبح أبو السعود ابناً له في مهنة العلم، ومات أبوه محيي الدين سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م [٣٣] .

وظائفه:

لما توفي أبوه محيي الدين سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م. عرضت عليه رئاسة زاوية أبيه التي كان قد بناها له بايزيد، لكنه رفضها [٣٤] . ولما كان قد أُعطي الملازمة للمولى سيدي جلبي، وصرف له السلطان بايزيد الثاني عليها ٣٠ آقجة، فإنه عندما عُيِّن في مدرسة شنقري [كنقري] بـ٢٥ آقجة في ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، أي أقل من راتبه السابق بـ ٥ آقجة، وهو المبلغ الذي سمح به خازندار الأناضول الجديد، فإنه رفض هذا التعيين بهذا المبلغ، وفضل الاستمرار بـ ٣٠ آقجة [٣٥] .

ثم عُين في مدرسة اسحق باشا ببلدة «اينة كول» عندما توفى مدرسها شمس شلبي البورساوي، بـ٣٠ آقجة في اليوم، وكان ذلك سنة ١٥١٦م أثناء تردده في العرض السابق[٣٦] . ولما انفصل عنها قُلِّد بعد عشرة شهور التدريس في مدرسة داوود باشا في سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م في اسطنبول بـ٤٠ آقجة [٣٧] . ثم عين في مدرسة علي باشا بالقسطنطينية سنة ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م بـ٥٠ آقجة [٣٨] ، وقد رجح (Repp) أنها مدرسة محمد باشا وليست مدرسة علي باشا [٣٩] .

وقد بلغ أبو السعود منزلة رفيعة بارتقائه إلى راتب ٥٠ آقجة يومياً، فهو راتب المدرسين بالصحن (*) وبمدارس الداخل والخارج، وهي مرتبة يتصدر فيها المدرس على كل الأغاوات، ويصبح أهلاً للارتقاء إلى رتبة القضاء [٤٠]، لكن على كل حال فقد أُهمل ذكر راتب أبو السعود في وظائفه بالمدارس اللاحقة، ولعل ذلك يعني ثباته على الراتب نفسه وهو ٥٠ آقجة.

ثم عُين في نهاية سبتمبر وأول أكتوبر ١٥٢٥م/٩٣١هـ مدرساً أول في المدرسة التي بناها الوزير الثاني مصطفى باشا (ت ٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م) في مدينة غييزة (ككيويزة) [٤١].

ثم في سنة ٩٣٢هـ/ ١٥٢٥– ١٥٢٦م عُين في مدرسة السلطان محمد في بورسة مكان المولى أحمد بن شمس الدين المعروف بقريشي زادة الذي توفى سنة ٩٣٦هـ/ ١٥٢٩م [٤٢]، ثم نقل إلى إحدى المدارس الثمان [٤٣]، التي يسميها (Repp) مدرسة المفتي الواقعة في الجهة الشرقية من الصحن مكان المولى عبد اللطيف الذي توفي سنة ٩٣٩هـ/ ١٥٣٢م، وكان هذا التعيين في سنة ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧– ١٥٢٨م، وبقي فيها ٥ سنوات [٤٤] حتى قُبل في القضاء في بورسة في شوال ٩٣٩هـ/ إبريل– مايو ١٥٣٣م مكان الشيخ زادة حسن شلبي [٤٥]. ثم نقل من قضاء بورسة إلى قضاء القسطنطينية [٤٦]، وكان ذلك بعد ستة أشهر من اشتغاله في قضاء بورسة، وكان ذلك في ربيع ثاني ٩٤٠هـ/ أكتوبر ١٥٣٣م، وقد خلف في قضاء القسطنطينية، سعدي شلبي [٤٧]. ثم نقل إلى قضاء العسكر في ولاية روم إيلي سنة ٩٤٤هـ، ودام عليها ثماني سنين [٤٨]، وقد ذكر رِب (Repp) أن أبا السعود انتقل إلى قضاء العسكر مكان فناري زادة محيي الدين شلبي، وذلك في ١٥ ربيع ثاني ٩٤٤هـ/ ٢١ سبتمبر ١٥٣٧م [٤٩].

وقد نص القانون العثماني –وفقاً لقانون نامة محمد الفاتح– أن من يشغل منصب مدرس في إحدى مدارس الصحن يرتقي بعد ذلك إلى القضاء براتب خمسمائة آقجة، ثم يرقى بعدها إلى مقام قاضي العسكر، وقضاة العسكر هم أحد عناصر الديوان الذي يحضرونه أربعة أيام في الأسبوع [٥٠]، ويكون مقام قاضي دار السلطنة «القسطنطينية» بمنزلة مقام أمير الأمراء «البكلربكية» [٥١] والذي راتبه السنوي أربعمائة ألف آقجة [٥٢].

ولما توفي المفتي المولى سعد الله بن عيسى بن أمير خان الذي شغل منصب الإفتاء للفترة ٩٤٠ – ٩٤٥هـ/١٥٣٤ – ١٥٣٩م، اضطرب أمر الفتوى وانتقل من يد إلى يد [٥٣].

ويذكر صاحب كتاب الفقيه والسلطان أسماء المفتين الذين تداولوا مركز الإفتاء بعد المفتي سعد الله وهم:

- المولى محيي الدين شيخ بن محمد بن إلياس ٩٤٥– ٩٤٩هـ/١٥٣٩ – ١٥٤٢م.

- المولى عبد القادر ٩٤٩هـ/ ١٥٤٢م.
- المولى محيي الدين محمد بن على بن يوسف بالي (المولى الفناوي) ٩٤٩ – ٩٥٢هـ/ ١٥٤٣ – ١٥٤٥م.
- ثم المولى أبو السعود بن محمد بن مصطفى العماد (أبو السعود أفندي) ٩٥٢ – ٩٨٢هـ/ ١٥٤٥ – ١٥٧٤م (٥٤)

وهكذا أصبح أبو السعود مفتياً للقسطنطينية وشيخاً للإسلام في ٢٢ شعبان ٩٥٢هـ/ ٢٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٥٤٥م، واستمر في المنصب ثلاثين سنة هجرية (٥٥)، ولم يشذ عن تاريخ تعيينه في الفتوى سوى العيدروسي (٥٦)، حيث ذكر أنه تولى الإفتاء سنة ٩٥١هـ، ولا أظن الصواب يخالف تأريخ طاشكبري زادة في العقد المنظوم فهو الراجح عندي.

ويذكر الشوكاني أن السلطان سليمان عَيَّن له في وظيفته كمفتي للعاصمة راتباً يومياً قدره مائتين وخمسين درهماً (٥٧) وهو ما يعادل خمسمائة آقجة، وعلى الرغم من ذِكْر قانونامة أن الذي درّس في الصحن فإنه يتولى القضاء بخمسمائة آقجة (٥٨)، إلا أنه ورد فيه أيضاً أن هناك من القضاة من يتقاضى ثلاثمائة آقجة ويكون بمنزلة المولوية، وهناك من يتقاضى مائة وخمسين آقجة، ويتصدر مقام الألاي بك والكتخدائية دفتر، ثم يرتقي في منصبه وراتبه حتى يتقاضى ثلاثمائة آقجة يومياً، وعندها يحق له تقلد منصب الدفتردار أو القضاء (٥٩)، وواضح من ذلك أنه ليس لكل من يتولى مهمة قضاء أن يتقاضى فوراً خمسمائة آقجة يومياً حيث يكون قد درَّس في الصحن قبل ذلك، ولكنه يتدرج في الرتبة والراتب حتى يصل إلى مرتبة «أقضى قضاة المسلمين» ويكون مقره العاصمة فحينها يتقاضى خمسمائة آقجة يومياً، كما في قانونامة (٦٠).

مشيخة الإسلام:

يطلق هذا اللقب على أصحاب الفُتْيا الذين يفصلون في المسائل الخلافية، وقد بلغ اللقب أوج مجده بعد أن أصبح يطلق على مفتي القسطنطينية، حيث اكتسب منصبه أهمية سياسية ودينية لا نظير لها. وقد بدأ نفوذ مفتي العاصمة يظهر أيام سليم الأول، ومنذ المفتي المشهور زمبللي علي جمالي أفندي (١٥٠١ – ١٥٢٥م)، ولم يَفْضُل مفتي العاصمة سائر العلماء إلا في عهد سليمان القانوني. ولكن لقب شيخ الإسلام لم ينفرد به مفتي العاصمة فحسب، وإنما ظل أيضا يطلق على سائر المفتين أو معظمهم. وكان للسلطان العثماني أن يصرف شيخ الإسلام عن منصب الفتوى في العاصمة دون أن يرفع عنه لقب «شيخ الإسلام»، لكن أبا السعود أفندي كان آخر مفتي استطاع أن يحتفظ بمنصبه سنين

طويلة متعاقبة (١٥٤٥ – ١٥٧٤م) . ومن الطبيعي أن يكون شيخ الإسلام –وباستمرار– من الأسر المسلمة، وليس من الدوشرمة أولاد النصارى كما هو الحال في كبار عمال الدولة وكبار ضباط الجيش. ويحصل المفتي على مشيخة الإسلام وعلى منصب مفتي العاصمة بعد أن يتقلب في مناصب القضاء العليا، وفي الأغلب قضاء العسكر، وعلى الرغم من عدم وجود زيٍّ معين لمن يتولى إفتاء العاصمة إلا أنه كان يتميز دائماً بالبساطة حيث يرتدي قفطاناً أبيضاً موشّىً بالفراء، وعمامة مزينة بشريط من القصب، وليس هذا الشكل إلزامياً ولا دائماً (٦١) .

وقد ساوى قانونامة بين شيخ الإسلام والدفتر دار والصدر الأعظم من حيث الرتبة، وأكد على أن المفتي «شيخ الإسلام» هو أرفع رتبة من باقي الوزراء بدرجات، وله الصدارة عليهم في كل الأوقات (٦٢) .

وأعطى القانون ألقاباً لمفتي العاصمة (شيخ الإسلام) ، والخواجة أفندي (معلم السلطان) ، وقضاة العسكر (وهو منصب أبو السعود قبل توليه الإفتاء ومشيخة الإسلام) ، وهذه الألقاب: «أعلم العلماء المتبحرين، أفضل الفضلاء المتورعين، ينبوع الفضل واليقين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، كشاف المشكلات الدينية، وصحّاح المتعلقات اليقينية، كشاف رموز الدقائق، حلال مشكلات الحقائق، شيخ الإسلام والمسلمين، مفتي الأنام والمؤمنين، المستغني عن التوصيف والتبيين، مربينا (خواجتنا) مولانا محمد أدام الله فضائله...» (٦٣) .

ويتضح من الألقاب السابقة ذلك الطابع الصوفي للدولة العثمانية من خلال كلمات: الكشاف، والرموز، .. وغيرها.

وقد ساهم شيخ الإسلام بشكل عام بفتاويه في التشريع السلطاني، فقد أفتى أبو السعود أفندي كثيراً من الفتاوى السياسية والتشريعية التي سنتعرض لذكرها تحت عنوان «من فتاويه»، والتي من أهمها: تصديقه على قانونامة الذي أصدره سليمان القانوني. وكان أبو السعود– كسائر مفتي العاصمة الذين سبقوه أو تبعوه– «أقل رجعية» كما تصفه دائرة المعارف وهو بالمعنى العصري «متنور ومنفتح»، وقد وصفته أنه أقل رجعية من معظم رجال الدين، وذلك أنه «عارض حمل جميع النصارى على الدخول في الإسلام قهراً وغصباً» (٦٤) .

وكما كان للمفتي (شيخ الإسلام) أن يرشح القضاة لدى السلطان، ومن النادر أن يتولى هو نفسه القضاء (٦٥)، فإن أبا السعود قد حدد رواتب للموظفين لديه في مكتب الإفتاء، وحدد مراتبهم ومحصلاتهم (رواتبهم)، وكان يأخذ تصديق السلطان على تعيينهم

وعلى رواتبهم[٦٦] ، وقد تحدث كوثراني في كتابه «الفقيه والسلطان» عن مرحلة أبي السعود، واعتبرها «انعطافاً في تاريخ منصب الإفتاء في الدولة العثمانية، فمنذ هذه المرحلة –وهي مرحلة التأسيس التشريعي والقانوني الدائم للدولة الذي استمر حتى مرحلة التنظيمات الجديدة في أواسط القرن التاسع عشر– يدخل منصب الإفتاء في إطار المؤسسة الإدارية والقانونية تحت عنوان «مشيخة الإسلام»، ومن خلال مكاتب وإدارة ومراسم وموظفين»[٦٧].

وقد تحدث طاشكبري زادة في كتاب العقد المنظوم عن شيء قريب مما ذكره كوثراني قائلاً: «وأُلقيت مقاليده لديه –أي أمر الإفتاء– فنظم مصالحه نظم اللآل [اللآلئ]، واشتغل بتشييد مبانيه أحسن الاشتغال وسيقت إليه الركائب من كل قطر وجانب ، وازدحم على بابه الوفود من أصحاب المجد والجدود» [٦٨] .

ومن الواضح أن طاشكبري زادة لم يشر بصريح العبارة إلى هيئة مشيخة الإسلام لكن كلامه يحمل على هذا المعنى، حيث كان هناك إدارة وموظفون ومكاتب، وهو ما يقوله كوثراني: «ومع تنظيمات السلطان سليمان، فقد اكتسبت مؤسسة الإفتاء تنظيماً إدارياً واسعاً وأضحت مركزاً من مراكز القوى السياسية في الدولة، فمكتب شيخ الإسلام دُعي (باب مشيخت) ، وألحق به مكتب آخر (باب فتوى) أو (فتوى خانه) ، واستحدث نوعاً من أمانة السر دُعي الموظف فيها (التلخيصجي) ، ونظمت العلاقة بين شيخ الإسلام والصدر الأعظم والوزراء وفقاً لبروتوكولات محددة يتقدم فيها شيخ الإسلام على الجميع، كما ترأس شيخ الإسلام هيئة العلماء، واعتبر الهيئة الإسلامية الحاكمة المؤلفة من مفتي عواصم الولايات والمدن الرئيسية، وقضاة المناطق والمدرّسين وأئمة المساجد والخطباء والوعّاظ والمؤذنين، وكان يُصرف على هذه الهيئة ومؤسساتها من مساجد وزوايا وتكايا ومستشفيات ومدارس، وأعمال برٍّ من إيرادات الأوقاف الخيرية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع الاجتماعي الديني» [٦٩] .

وقد أكد (Repp) من مصادره مثل تلك المعلومات، حيث حصل مكتب الإفتاء في عهد أبي السعود على القوة والهيبة، وأصبح أبو السعود يُعرف بالناطق باسم العلماء، ولكن في نهاية عهده أصبح المكتب ذو تدرُّج طبقي في الوظيفة، وأصبح هناك تسلسل في الرواتب حسب الدرجة، وتغيّر الوضع بعد وفاته، وأصبحت هناك تغيرات على المكتب، مع بقاء كثير من أعماله كما تركها أبو السعود [٧٠] .

ومهما يكن من أمر، فقد اتضح أن الدور المهم الذي قام به أبو السعود أفندي كان متميزاً عمن سبقه من شيوخ الإسلام ومفتي القسطنطينية، وذلك بتشكيله هيئة الإفتاء

أو هيئة مشيخة الإسلام وتنظيمها وترتيب درجات الموظفين فيها وتعيين مرتباتهم، ولم يقتصر هذا التنظيم على العاصمة بل شمل مفتي الولايات والمدن الرئيسية وترشيح القضاة. وبذلك يكون أبو السعود قد مارس دوراً رياديا في المؤسسة الحاكمة من خلال تنظيماته الإدارية والتشريعية وفتاويه السياسية والعامة وتصديقه على قانونامة سليمان القانوني، وهو دور لم يسبقه إليه أحد ولم يدركه بعده أحد من شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية.

أهليته للفتوى:

كانت الفتوى هي المهمة الأساسية لمنصب شيخ الإسلام، وهي مهمة ليست بالهينة لما تتطلبه من سعة علم، ودقة الملاحظة، وفصاحة اللسان، وحضور البديهة، وحسن السيرة. وقد وصف المؤرخون أبا السعود بصفات حسنة كثيرة؛ فبعضهم قال: «كان سلوكه لا عوج فيه ولا أمتى» (٧١) ، وبعضهم يقول: «كان أبو السعود عالماً عاملاً وإماماً كاملاً شديد التحري في فتاويه حسن الكتابة عليها، وقدراً مهيباً، حسن المجاورة، وافر الإنصاف، دَيِّناً خَيِّراً، سالماً مما ابتُلي به كثير من موالي الروم من أكل المكيفات، سالم الفطنة، حسن القريحة، لطيف العبارة، حلو النادرة» (٧٢) .

ويصفه صاحب الشذرات بقوله: «سارت أجوبته في جميع العلوم وجميع الآفاق مسير النجوم، وجُعلت رشحات أقلامه تميمة نَحْر لكونها يتيمة بحر يا له من بحر، وكان من الذين قعدوا من الفضائل والمعارف على سنامها وغاربها، وضربت له نوبة الامتياز في مشارق الأرض ومغاربها، تفرد في ميدان فضله فلم يجاره أحد، وانقطع عن القرين والمماثل في كل بلد، وحصل له من المجد والإقبال والشرف والإفضال مالا يمكن شرحه بالمقال» (٧٣).

وأضاف صاحب العقد المنظوم إلى ذلك قوله: «كتب الجواب مراراً في يوم واحد على ألف رقعة مع حسن المقاطع والمقاصد... وكان يكتب الجواب على منوال ما يكتب السائل من الخطاب، واقعاً على لسان العرب والعجم والروم من المنثور والمنظوم، وقد أثبت منها ما يستعذبه الناظر ويستحسنه أرباب البصائر» (٧٤) .

وقد نقل العيدروسي عن أبي السعود قوله عن نفسه: «جلست يوماً بعد صلاة الصبح أكتب على الأسئلة المجتمعة، فكتبت إلى صلاة العصر على ألف وأربعمائة واثني عشرة فتيا» (٧٥) .

وقد تحدثنا سابقاً عن نشأته والعلماء الذين تربى على أيديهم، وذكرنا أنه حفظ كتاب المفتاح للسكاكي، وهو كتاب مشهور في البلاغة و علوم اللغة العربية، جعله يتقن العربية حتى أطلق عليه بعضهم بأنه «مفسر شاعر من علماء الترك المستعربين» (٧٦) ، ولا شك

أن إلمام أبي السعود باللغات العربية والتركية والفارسية مكنه من الاطلاع على ثقافات متعددة مما وسَّع مداركه وزاد في علمه وجعله أقدر على مخاطبة أهل تلك اللغات بلغاتهم ومن خلال ثقافاتهم.

وقد كان أبو السعود من علماء الحنفية وجاءت له ترجمة في كتاب «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (٧٧) ، وذكرت المصادر أنه فقيه حنفي، ومن الطبيعي أن يتولى عالم مثله منصب مفتي العاصمة وشيخ الإسلام حيث كان مذهب الدولة العثمانية والسلاطين هو المذهب الحنفي.

وقد ساعدته نباهته وسعة علمه وسلاسة منطقه وكتابته في سرعة الإفتاء وكثرته كما بينت المصادر السابقة. وكان يجيب السائل على نحو أسلوبه في السؤال، فإن كان بالعربية جاوبه بالعربية، وإن كان نثراً جاوبه نثراً، وإن شعراً فشعراً، وإن كان فارسياً ففارسياً.. وهكذا (٧٨) .

صفاته:

كان أبو السعود «طويل القد خفيف العارضين غير متكلف في الطعام واللباس، غير أن فيه نوع مداهنة واكتراث بمداراة الناس، وفيه الميل الزائد والنعومة إلى أرباب الرياسة والحكومة، وكان ذا مهابة عظيمة وتؤدة جسيمة، قلما يقع في مجالسته للعظام المبادرة بالخطاب والكلام، وكان واسع التقرير سائغ التحرير، يلتقط الدرر من كلمه ويتناثر الجوهر من حكمه..» (٧٩) . وقد ذكرنا في أهليته للفتوى بعض صفاته الحسنة (٨٠) .

ذكر من عيوبه أنه أفرط في محبة المال والجاه والاستظلال بظل الملك (٨١) . وهو ما سبق أن ذكره طاشكبري زادة بقوله: «فيه الميل الزائد والنعومة إلى أرباب الرياسة والحكومة»، ومثال ذلك تحصيله الإنعامات والمرتبات على تفسيره الذي أرسله إلى السلطان سليمان ولما «ولي السلطان سليم الثاني العرش شرفه بوضعه يده على عمامته واحتضنه بشغف، ورفع مرتبته إلى ٧٠٠ آقجة في أول شعبان ٩٧٤هـ/١١ فبراير ١٥٦٧م» (٨٢) . ولولا قربه من السلاطين وقلوبهم لما حصل على تلك المكانة، فقد كان في عصره من هو مثله أو أعلم منه لكنهم اعتزلوا السلاطين فاعتزلهم السلاطين، ومنهم: «الفقيه الحنفي الصوفي محمد أفندي البرقاوي (ت ٩٨١هـ/١٥٧٣م) الذي كان نداً مناوئاً لشيخ الإسلام أبي السعود أفندي، وكان البرقاوي ممن اعتزلوا السياسة وانصرفوا إلى التدريس والتأليف، وحافظ على استقلاليته حيال أعلى مراتب السلطات في الدولة» (٨٣) ، وهو الأمر الذي أفسح المجال أمام أبي السعود ليتصدّر الفتوى ويروق اختياره للسلاطين.

ولعل سعة علمه وحسن مناظرته جعلت السلطان سليمان يقربه ويُنعم عليه بمنصب مفتي القسطنطينية، وقد تأكد ذلك للسلطان في مناظرة عقدها بين أبي السعود، وبين ثلاثة من علماء عصره، رجح فيها أبو السعود وتبيَّن فضله [٨٤] ، فلم يكن قربه من السلطان عن مداهنة وتزلف بل إن السلطان رأى فيه ما يشغل المنصب على خير وجه.

وذُكر من عيوبه أنه «أول من جعل تقديم الأطفال سُنَّة فبقيت تلك السيرة كما سَنَّها، فصارت سبباً لانطفاء نبراس العلم ودروسه وتعطيل أطلاله ورسومه ودروسه» [٨٥]. أي أنه أول من فضّل تعليم الأطفال على تعليم الكبار وقربهم إليه بدل تقريب الكبار مما جعل الخفاجي يعتبره مضيعة للعلم. ومن عيوبه أيضاً «افتتانه بآثاره وروائع كتبه وأشعاره»[٨٦]، على أن هذه الصفة ليست من شيم العلماء، فليس عالماً من اغتر بعلمه.

من فتاويه:

كان أبو السعود أفندي يفتي في مسائل عوام الناس وخواصهم، كما يفتي للسلاطين فيما يخص حكمهم وتشريعهم، كما أنه كان يفتي في العلوم الفنية [٨٧] وفي إعلان الحرب والمال العام وغيرها. لذا فقد اكتسب شهرة متميزة عن غيره في هذه الجوانب لاسيما مع تصديقه على قانونامة السلطان سليمان القانوني الذي يَخرُج كثيراً عن الشريعة الإسلامية، **ومن أبرز فتاويه مما له علاقة بالسياسة العامة**:

١. أفتى للسلطان سليمان القانوني بجواز قتل ابنه الشيخ مصطفى زادة الذي تمرد على أبيه وطالب بالسلطنة، وتم قتله وإعدامه في شوال ٩٦٠هـ/ نوفمبر ١٥٥٣م [٨٨] .

٢. أفتى للسلطان سليم الثاني بجواز قتل أخيه بايزيد شاه زادة على أساس أنه متمرد، وفعلاً فقد قاتل سليم، بايزيد وهزمه في شعبان ٩٦٦هـ/ مايو ١٥٥٩م.

٣. أفتى بجواز الحملة العسكرية على قبرص، وتخليصها من البنادقة وإخضاعهم، وذلك في ذي الحجة ٩٧٧هـ/ مايو ١٥٧٠م [٨٩] .

٤. أفتى بجواز الحملة على البندقية سنة ١٥٧٠م [٩٠] .

٥. صادق على قانونامة الذي أصدره سليمان الأول [٩١] ، وهو بمثابة الإفتاء بشرعية ما جاء فيه وجوازه، وقد وردت فيه تجاوزات صريحة للحدود التي شرعها **الله** سبحانه وتعالى في صريح القرآن الكريم، كحد السرقة وحد الزنا، فقد استبدلهما بالغرامة المالية [٩٢] .

٦. وبعد فتح بلغراد –وقد اشترك في الحملة عليها– أفتى بجواز وقف النقود والمنقول[٩٣] من المال سواء ما يخص الإرث الذي لا وريث له أم المنقول في البلاد المفتوحة.

٧. عارض حمل جميع النصارى على الدخول في الإسلام قهراً وغصباً [٩٤].

كانت تلك أهم فتاويه في السياسة العامة للدولة، وبالمقابل فقد كانت لأبي السعود أفندي فتاوى عامة لعامة الناس، ومن هذا القبيل:

♦ سئل عن القهوة قبل أن يَكمُل اشتهارها بعد ما تبين له اجتماع الفسقة على شربها، فأجاب بقوله: «ما أكب أهل الفجور على تعاطيه فينبغي أن يجتنبه من يخشى **الله** ويتقيه. وهذا ليس فيه تصريح بتحريمها، بل يقتضي أن الأولى تركها حذراً من التشبه بالفجار»[٩٥].

♦ وسئل عن قوم اتخذوا قول لا إله إلا **الله** موضوعاً لتحريف النغمات ورعاية لصناعة الأصوات، فطَوْراً يزيدوَن وطَوْراً ينقصون على حسب ما يلائم الصناعات الباطلات والآراء الفاسدات، لا يرجون من ذلك **الله** تعالى وقاراً بل اتخذوا ذلك لبدعتهم شعاراً، فأجاب: ما ذُكر أمرٌ مخترَع مكروه ومكرٌ مبتدعٌ بئسما مكَروه، واعتبر أن جعل تلاوة القرآن كترنيمات الأغاني أنه كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وحذرهم من العذاب الشديد، وبيَّن أن المندوب إليه هو تزيين الأصوات بالقرآن الجليل من غير تغيير فيه ولا تبديل [٩٦].

وفي هذين المثالين السابقين تظهر عند أبي السعود مَلكة القياس، وهي مَلكة قد أفاض في استعمالها واعتُبر مجتهداً لاسيما في فتاويه السياسية آنفة الذكر، ولست أضع تقييماً لصحة هذه الفتاوي بل أعارضه في أهمها؛ وهو تعطيل حدود **الله**، ولا يمنع ذلك من أن نتصور كيف قام بهذا العمل الخطير، فمن السذاجة أن نعتقد أنه أفتى بذلك لمجرد رغبة السلطان، بل مما لا شك فيه أنه اتخذ أدلة –مهما ضعفت أو قويت– فإنها تبقى أدلته التي احتج بها وأفتى في ضوئها، وليس المجال للخوض فيها وحصرها.

مصنفاته:

على الرغم من طول الفترة التي عاشها أبو السعود (٨٩٨ – ٩٨٢هـ) فإن مصنفاته ليست بالكثيرة، فقد عاقه الدرس والفتوى والاشتغال بهما عن التفرغ للتصنيف غير أنه اختلس فرصاً صرفها إلى التفسير والفقه وغيرها [٩٧]، **ومن مصنفاته:**

١. له حاشية على «العناية» من أول «كتاب البيع» من الهداية، تسعها عدة من الكراريس والأوراق [٩٨].
٢. وكتب صوراً تتعلق بأوقاف الملوك والوزراء، زاد فيه على من قبله [٩٩].
٣. بضاعة القاضي في الصكوك [١٠٠].

٤. ثواقب الأقطار في أوائل منار الأنوار في الأصول [١٠١].

٥. حسم الخلاف في المسح على الخفاف.

٦. غلطات العوام (*).

٧. غمرات المليح في أول مباحث قصد العام من التلويح.

٨. الفتاوى.

٩. قانون المعاملات.

١٠. معاقد الطراز.

١١. موقف العقول في وقف المنقول.

١٢. ميمية (قصيدته المشهورة).

١٣. نهاية الأمجاد على كتاب الجهاد على الهداية للمرغنياتي [١٠٢].

١٤. تهافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي.

١٥. تحفة الطلاب في المناظرة [١٠٣].

١٦. تسجيل الأوقاف.

١٧. قصة هاروت وماروت.

١٨. رسالة في مسائل الوقوف [١٠٤].

١٩. شرح على ألفية ابن مالك، وبعض الحواشي على تفسير الكشاف [١٠٥].

٢٠. وله التفسير المشهور عند الناس بتفسير أبي السعود في مجلدين ضخمين سماه: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم). وسنخصه بتفصيل [١٠٦].

وقد أشارت المصادر التي ذكرت هذه المصنفات لأبي السعود إلى أن معظمها مخطوط وغير مطبوع، بخلاف تفسيره المشهور والمطبوع.

تفسير أبي السعود:

واسمه: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم» [١٠٧]. لما بلغ تسويده إلى سورة «ص» وطال العهد، فبيَّضَه في شعبان ٩٧٣هـ [١٠٨] وأرسله إلى السلطان سليمان القانوني مع ابن المعلول [١٠٩]، فقابله السلطان بحسن القبول، وأنعم عليه وزاد في وظيفته –أي مرتبه اليومي– من ٣٠٠ أقجة إلى ٥٠٠ أقجة [١١٠]، ثم بيَّضَه إلى تمامه بعد سنة [١١١]،

وأرسله إلى السلطان ثانية بعد إتمامه، فقابله السلطان بمزيد لطفه وإنعامه وزاد في وظيفته مائة أخرى (١١٢)، فأصبح راتبه ٦٠٠ آقجة يومياً.

وقد جمع في تفسيره ما في تفسير البيضاوي، وزاد فيه زيادات حسنة من تفسير القرطبي والثعلبي والواحدي والبغوي وغيرها (١١٣)، فضلاً عن تفسير الكشاف. وقد وصف طاشكبري زادة تفسيره بقوله: «وقد أتى فيه بما لم تسمح به الأذهان ولم تقرع به الآذان، فصدّق المثل السائر كم ترك الأول للآخر» (١١٤).

ووصفه اللكنوي بقوله: «وقد طالعت تفسيره وانتفعت به وهو تفسير حسن ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل، متضمن على لطائف ونكات ومشتمل على فوائد وإشارات» (١١٥).

ويثني في مقدمة تفسيره «على تفسير الكشاف وأنوار التنزيل للبيضاوي، غير أنه لم يغتر بما جاء في الكشاف من الاعتزالات، ولم يهتم بإبداء وجوه المناسبات بين الآيات، كما يعرض أحياناً لذكر القراءات بقدر ما يوضح به المعنى، كما أنه مُقلٌّ في سرد الإسرائيليات، ولكن يلحظ عليه أنه يروي بعض القصص عمن اشتهر بالكذب، كما يُقِلُّ من ذكر المسائل الفقهية، وهو مرجع يعتمد عليه كثير ممن جاء بعده من المفسرين، ولهذا طبع مراراً»(١١٦).

ويهتم تفسير أبي السعود بسبك العبارة وصوغها، وموله ببلاغة القرآن التي اهتم بالكشف عنها حتى يكاد يكون أول المفسرين المبرزين في هذه الناحية (١١٧).

ويعرض أحياناً للناحية النحوية، ويُنزل الآية على اختلاف الأعاريب ويرجِّح واحداً منها ويدلل على رجحانه... وهو غير مسرف فيما يضطر إليه من التكلم عن بعض النواحي العلمية (١١٨).

ويقع الكتاب في مجلدين ضخمين، وطُبع في بولاق الطبعة الأولى سنة ١٢٧٥هـ، ثم أصدرته المطبعة المصرية سنة ١٣٤٧هـ، أما النُسخ المخطوطة فهي ١٢ نسخة موزعة على أماكن مختلفة (١١٩).

أشعاره:

لقد أتقن أبو السعود أفندي اللغة العربية وآدابها حتى دُعي مستعرباً، وصاغ كثيراً من فتاويه بلغة أدبية رائعة، منها النثر، والشعر، وفقاً لهيئة السؤال، كما أنه أتقن الفارسية بجانب التركية وصاغ الشعر في اللغتين أيضاً، وكان له شعر في الشوق والحنين، **منها**

قوله:

يـــا بائناً ومحلـــه بفؤادي كيف البعـــاد وأينمـــا تفتاز
زمَّت ركابك للرحيل بدولة الله جـــارك حينمـــا تجتـــاز
وجدي وأشواقي إليك حقيقة والشوق منه حقيقة ومجاز[١٢٠]

وقال عنه الخفاجي: «على أنه لو قيل أنه أشعر أهل جلدته، فالرائد لا يكذب أهله»، والذي اعتبر أن قصيدته الميمية تتطاول إتقاناً على المعرّي في ميميته [١٢١]. ومطلع ميميته:

أبعـــد ســـليمي مطلـــب ومرام وغـــير هواهـــا لوعـــة وغـــرام
وفوق حماهـــا ملجـــأ ومثابة ودون ذراهـــا موقـــف ومقـــام
وهيهات أن يثني إلى غير بابها عنان المطايا أو يشد حزام [١٢٢]

وله شعر يشير إلى تعلق النفس البشرية بالعلم الجسماني [١٢٣]، **ومطلعها**:

طـــال الـــثراء بـــدارة الهجران مثوى الكروب قرارة الأشـــجان
معمورة الـــلأواء معترك الردى مأوى الخطوب غيابة الأحزان
ياحـــيرة لغريب ألقـــاه النوى في مهمه نـــاء عـــن العمران

وله في الزهد وفي تحية الكرام وحبِّهم وفي النصيحة وفي الضراعة وغيرها [١٢٤].

وفاته:

توفي أبو السعود وهو على الإفتاء، في الثلث الأخير من ليلة الأحد ٥ جمادي الأولى[١٢٥] ٩٨٢هـ/ ٢٣ أغسطس ١٥٧٤م [١٢٦]، وحضر جنازته العلماء والوزراء وسائر أرباب الديوان، وخلق لا يُحصون كثرةً، وشهدوا له بالرحمة والرضوان وصلى عليه المولى سنان محشي، في جامع السلطان محمد خان، ودُفن بمقبرته التي أنشأها بالقرب من قبر أبي أيوب الأنصاري [١٢٧].

وشذ العيدروسي في النور السافر في تحديد تاريخ وفاته، وجعله من وفيات سنة ٩٥٢هـ وقال إنه توفي في جماد الآخر سنة ٩٥٢هـ، وسبق أن شذ في تاريخ ولادته حين قال أنه ولد في ١٩ صفر ٨٩٦هـ [١٢٨]، لكن قرب طاشكبري زادة والغزي من بلاد أبي السعود ومن تاريخ حياته، يجعلني أفضل روايتهم فضلاً أن اللكنوي يذكر رداً وجيهاً مفاده أن أبا السعود عاش إلى ما بعد وفاة السلطان سليمان القانوني وأن ابنه السلطان سليم خان أكرمه إكراماً عظيماً [١٢٩]، وقد تولى سليم خان ابن سليمان القانوني الحكم في ربيع الأول سنة ٩٧٤هـ.

ولما أتى نعيه إلى الحرم المكي نودي بالصلاة عليه من أعلى زمزم، وصُلي عليه صلاة الغائب، ورثاه جماعة من أهل مكة منهم الإمام رضي الدين محمد بن أحمد القازاني الشافعي (١٣٠).

وقال الانتشاري في تاريخ وفاته شعراً (١٣١):

أمسى بجوار ربه ذي الحلم مفتي الإسلام بل سمي الاسم

والعلم بكى مذ قيل في تاريخه قد مات أبو السعود مولى العلم

ورثاه من أصحابه السيد مصطفى بن السيد حسن، **جاء فيه** (١٣٢):

أين الذي يسبي النهى بكلامه وقد انتهى في الحسن والإعراب
شمس البلاد وصدرها ورئيسها مفتي الأنام وواحد الأقطاب
أعني بذاك أبا السعود الفاضلا ورئيس أهل العلم والألباب
أمسى رهيناً في القبور إلى القيام ومآله من عودة وإياب
قد كنت بحراً للشريعة لم تزل تلقي لنا در الكلام عجاب
ما العلم إلا ما حويت حقيقة وعلوم غيرك في الفلا كسراب
يا رب روّح روحه بسعادة وكرامة في جنة وثواب

وقد أطلق اسمه على أحد شوارع القسطنطينية المهمة (١٣٣).

الخاتمة:

برزت أهمية شخصية أبي السعود أفندي من نواحي متعددة:

- فهو من علماء الحنفية.
- ترقى في سلم التدريس حتى بلغ القضاء، ثم ترقى في القضاء حتى أصبح قاضي العسكر ويحضر الديوان، ثم أصبح مفتياً للعاصمة وشيخاً للإسلام.
- كان أول من شكل هيئة للمفتين تشرف على نواحي الوعظ والخطابة والإفتاء، وما شابه في العاصمة والولايات والمدن الرئيسه، وتربع هو على رأسها.
- أمضى ثلاثين عاماً في منصب مفتي القسطنطينية وهي مدة لم يبلغها أحد من مفتييّ القسطنطينية لا من قبله ولا من بعده.
- ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في جملة التشريعات القانونية التي سنّها السلطان سليمان القانوني، وأهمها قانونامة الذي صادق على ما جاء فيه رغم انحرافه عن الشريعة

في قضايا الحدود الصريحة في القرآن الكريم.

♦ فسَّر القرآن الكريم بأسلوب بلاغي رصين حتى دعي: خطيب المفسرين.

♦ قال شعراً نافس فيه شعراء العرب الأقحاح كالمعرّي، وله شعر بالتركية والفارسية.

♦ له فتاوى هي من الخطورة بمكان كفتواه للقانوني بقتل ابنه المتمرد، وكذلك فتواه لسليم الثاني بقتل أخيه بايزيد.

♦ عيّن أبو السعود كمفتي للعاصمة في عهد سليمان القانوني، فأصبح مفتياً لأحد أهم سلاطين الدولة العثمانية الذي عايش مرحلتي القوة والضعف معاً.

وعلى عظم وأهمية دور المفتين وشيوخ الإسلام في الدولة العثمانية فإن الدراسات العربية لم تولِهم اهتماماً خاصاً، بينما قام Repp بهذا الدور، وتناول ستة عشر مفتياً في صدر الدولة العثمانية.

وقد أظهرت الدراسة بأن شهرة المفتين واكبت شهرة السلاطين، وقد انعكست قوة السلاطين أو ضعفهم على قوة المفتين وضعفهم بعلاقة عكسية. وعلى الرغم من سلبيات سيرة أبي السعود وخاصة في قضية فتاويه بالقتل وتصديقه على قانونامة؛ إلا أنه أعتُبر مجتهداً له رأيه الذي استند إليه مهما بلغ هذا الرأي من الضعف والرجحان، فلسنا نناقش فتاويه من ناحية شرعية، ولكن يمكن القول إن أبا السعود كما أسهم في صياغة تشريعات إدارية وقانونية مهمة للدولة العثمانية بقيت تعمل بها لأكثر من مائتي عام، فإنه أسهم بالمقابل في بذر بذور الدمار والفتنة في صفوف الهيئة الحاكمة من خلال إجازته قتل السلطان لمن يتمرد عليه حتى لو كان أخاه أو ابنه، وأيضاً صرف الدولة العثمانية عن صبغتها الإسلامية رغم الغبش الموجود على هذه الصبغة، وذلك من خلال تشريعاته الجديدة في قانونامة سليمان القانوني.

الهوامش:

١. جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، (إربد: دار الأمل، ١٩٩٢م) ص ٢٠.

٢. أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشروق، ط ٣، ١٩٩٨م) ص ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

٣. محمد عرابي نخلة، تاريخ العرب الحديث، تحكيم: د. علي محافظة، (عمان: جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٨م) ص ١٥، ١٦.

٤. مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ص ١٤٣.

٥. طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، والعقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥م) ، ص٤٤٠، ويجب الذكر أن الشقائق النعمانية هي للمؤلف وقد توفي سنة ٩١٨هـ، لكن «العقد المنظوم» أورد ترجمة للمؤلف وتضمن تراجم لمن ماتوا بعده، وذلك يعني أن له مؤلفاً آخر لم ترد ترجمته في الكتاب نفسه، لذلك سنشير للكتاب: طاشكبري زادة، العقد المنظوم؛ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج١، (بيروت: دار الفكر، سنة ١٩٨١م) ، ص٦٥؛ الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ج٢، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلمي وشركاه، ١٩٦٧م) ، ص٢٧٥، لكن محققه ذكره باسم: محمدبن محمد بن مصطفى العمادي؛ الشوكاني، محمد علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج١ (بيروت: دار المعرفة، ١٣٤٨هـ) ص ٢٦١؛ ابن القاضي، أحمد بن محمد المكناسي، أبو العباس، ذيل وفيات الأعيان المسمّى: درة الجمال في أسماء الرجال، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، ج٣، (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٠) ص ٣٠٥، بينما ذكر محققه أن اسمه: محمد بين محمد.. العمادي ص ٣٠٦؛ عبد الحي الكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، (الهند– بنارس: مكتبة ندوة المعارف، ١٩٦٧) ص ٤٩؛ دار الكتب المصرية، فهرس الخزانة التيمورية، ج١، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨) ص٨؛ محمد ثابت الفندي وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي وآخرون، ج١ (د. م. : د. ن. ، ١٩٣٣) ص ٤٨؛ وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان (بيروت: دار الرشيد، ١٩٨٩) ص ٧٩٩.

٦. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦/ ٤٥٣.

٧. الغزي، نجم الدين محمد بن محمد بن أحمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة،

تحقيق د. جبرائيل سليمان جبوري، ج٣ (بيروت: دار الفكر، د. ت.) ص ٢٥؛ ابن العماد، عبد الحي، أبو الفلاح الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ج٨ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، د. ت.) ص ١٩٨؛ محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، ج٢، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨) ص ٤٩؛ العيدروسي، شمس الدين محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، صححه وضبطه: الأستاذ محمد رشيد أفندي الصفار، (بغداد: المكتبة العربية، ١٩٣٤) ص ٢٣٩.

٨. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤٥٣/٦؛ اللكنوي، الفوائد البهية، ص٤٩؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠؛
R. C. Repp, The Mufti of Istanbul, (Oxford: Oxford University, 1986) p. 272.

(*) يقول خليل ساحلي أوغلو: إن محيي الدين هو لقبٌ لمن اسمه محمد، وفقاً لطريقة ذلك العصر، إذ كل محمد يُلقب بمحيي الدين، وكل مصطفى بمصلح الدين، وكل محمود ببدر الدين أو شمس الدين، وكل أحمد بشهاب الدين، وهكذا. أنظره: خليل ساحلي أوغلو، قانون نامة آل عثمان (ترجمة) ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، (عمان: عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد ١٣، العدد ٤، نيسان ١٩٨٦م) ص ١٠٨

٩. العيدروسي، النور السافر، ص٢٣٩.

١٠. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠، واعتمد عليه وجيه كوثراني في كتابه: الفقيه والسلطان، ص ٧٩.

١١. دائرة المعارف الإسلامية، ج٢، طهران: بوذجميري، ص٤٥٣– ٤٥٤.

١٢. العيدروسي، تاريخ النور السافر، ص٢٣٩.

١٣. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 273، وهذا ليس رأيه الذي تبناه.

١٤. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤٥٣/٦، دائرة المعارف الإسلامية، ٣٤٨/١.

١٥. الشوكاني، البدر الطالع، ٢٦١/١.

١٦. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

١٧. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 273.

١٨. الخفاجي، ريحانة الألبا، ٢٧٥/٢؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢٥٣/٦.

١٩. دائرة المعارف الإسلامية، ج٢، انتشارات جهان، ٣٤٨/١.

٢٠. ابن القاضي، درة الجمال، ٣/٣٠٥.

٢١. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦/٢٥٣.

٢٢. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

٢٣. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 274.

٢٤. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠؛ Repp, The Mufti of Istanbul,p. 272

٢٥. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠؛ Repp, The Mufti of Istanbul,p. 273

٢٦. Loc. Cit.

٢٧. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

٢٨. اللكنوي، الفوائد البهية، ص٤٩.

٢٩. الغزي، الكواكب السائرة، ٣/٣٥.

٣٠. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 275.

(*) هو يوسف بن بكر السكاكي عالم متبحر في النحو والصرف وعلم المعاني والبيان والعروض والشعر، توفي سنة ٦٢٦هـ، أنظر: طاشكبري زادة، طبقات الفقهاء، (الموصل، نشرة الحاج أحمد نيلة، مطبعة الزهراء الحديثة ١٩٦١) ، ص١٠٨.

٣١. العيدروسي، تاريخ النور السافر، ص٢٣٩.

٣٢. ابن العماد، شذرات الذهب، ٨/٣٩٨.

(*) عملة نقدية فضية كانت متداولة في الدولة العثمانية في القرن ١٦ وتعادل نصف درهم.

٣٣. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 274- 5.

٣٤. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 275.

٣٥. Loc. Cit.؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

٣٦. Loc. Cit.؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

٣٧. Loc. Cit.؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

٣٨. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 276.؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠. وقد ذكر التواريخ Repp.

٣٩. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 270.

(*) الصحن: هو المدارس العالية التي بناها السلطان محمد الفاتح وسمّاها الصحن.

أنظر: أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص١١٨.

٤٠. أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص١١٨.

٤١. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠؛ Repp, The Mufti of Istanbul,p. 276.
وسواء في هذه المدرسة أو المدارس اللاحقة فقد انفرد Repp في ذكر تاريخ تعيين أبو السعود في كلٍ منها.

٤٢. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠؛ Repp, The Mufti of Istanbul,p. 276

٤٣. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

٤٤. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 276.

٤٥. Loc. Cit.؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤١.

٤٦. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤١؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ٣٩٨/٨؛ العيدروسي، النور السافر، ص٢٤٠.

٤٧. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 277.

٤٨. Loc. Cit؛ العيدروسي، النور السافر، ص٢٤٠.

٤٩. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 277.

٥٠. أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص١٢٠.

٥١. المصدر نفسه، ص١١٨.

٥٢. المصدر نفسه، ص١١٤.

٥٣. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤١.

٥٤. كوثراني، الفقيه والسلطان، ص ٧٨– ٧٩.

٥٥. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 278.

٥٦. العيدروسي، النور السافر، ص٢٤٠.

٥٧. الشوكاني، البدر الطالع، ٢٦١/١.

٥٨. أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص١١٨.

٥٩. المصدر نفسه والصفحة.

٦٠. المصدر نفسه، ص ١٢٦.

٦١. دائرة المعارف الإسلامية، ٤٧٢/١٣– ٤٧٦.

٦٢. أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص١١٢.

٦٣. أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص١٢١.

٦٤. دائرة المعارف الإسلامية، ٤٧٧/١٣.

٦٥. دائرة المعارف الإسلامية، ٤٧٧/١٣.

٦٦. Repp, The Mufti of Istanbul, pp. 273- 274.

٦٧. كوثراني، الفقيه والسلطان، ص ٨٣.

٦٨. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤١.

٦٩. كوثراني، الفقيه والسلطان، ص ٨٦.

٧٠. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 295.

٧١. العيدروسي، النور السافر، ص٢٤٠.

٧٢. الغزي، الكواكب السائرة، ٣٥/٣.

٧٣. ابن العماد، شذرات الذهب، ٣٩٩/٨.

٧٤. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤١.

٧٥. العيدروسي، النور السافر، ص٢٤٠.

٧٦. خير الدين الزركلي، الأعلام- قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٧، بيروت، دار العلم للملايين، ط٩، ١٩٩٠، ص ٥٩.

٧٧. اللكنوي، الفوائد البهية، ص ص ٤٩- ٥٠.

٧٨. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج١، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ١٩٦١، ص ص ٢٤٥- ٢٤٦.

٧٩. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص٤٤٥.

٨٠. الغزي، الكواكب السائرة، ٢٥/٣.

٨١. الخفاجي، ريحانة الألبا، ٢٧٦/٢.

٨٢. دائرة المعارف الإسلامية، ٣٤٨/١.

٨٣. كوثراني، الفقيه والسلطان، ص ٩٠- ٩١.

٨٤. العيدروسي، النور السافر، ص ٢٣٩؛ وانظر أيضاً عن المناظرة: Repp. Op. Cit, pp 8 -287.

٨٥. الخفاجي، ريحانة الألبا، ٢/٢٧٦.

٨٦. الخفاجي، ريحانة الألبا، ٢/٢٧٦.

٨٧. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 279.

٨٨. Repp, The Mufti of Istanbul, p. 284.

٨٩. Loc. Cit.

٩٠. دائرة المعارف الإسلامية، ١٣/٤٧٦.

٩١. المصدر نفسه والصفحة.

٩٢. أنظر: أوغلو، «قانونامة آل عثمان»، ص ١١١– ١٩٣، وبالتحديد ص ١٢٨– ١٣٥ عن العقوبات.

٩٣. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٤– ٤٤٥؛ Repp. Op. Cit, p 282

٩٤. دائرة المعارف الإسلامية، ١٣/٤٧٧.

٩٥. الغزي، الكواكب السائرة، ٣/٣٥– ٣٦؛ وانظر: دائرة المعارف الإسلامية، ١٣/٤٧٦.

٩٦. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٢.

٩٧. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٣؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ٨/٣٩٩.

٩٨. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٥؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ٨/٣٩٩.

٩٩. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٥.

١٠٠. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦/٢٥٦؛ كحالة، معجم المؤلفين، ٣/٦٩٣.

١٠١. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦/٢٥٤.

(*) هناك كتاب آخر اسمه (غلطات العوام) للوزير سري باشا الكريدي صاحب أحسن القصص، ذكره: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤/١٤٧.

١٠٢. المصنفات من ٥– ١٣ أورد بعضها: الزركلي، الأعلام، ٧/٥٩؛ وأوردها جميعها: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦/٢٥٤.

١٠٣. المصنفات ١٤ و١٥ أوردها: كحالة، معجم المؤلفين، ٣/٦٩٣.

١٠٤. المصنفات ١٦– ١٨ أوردها: الزركلي، الأعلام، ٧/٥٩.

١٠٥. ابن القاضي، درة الجمال، ٣/٣٠٥– ٣٠٦.

١٠٦. أوردت معظم المصادر تعريفاً بتفسير أبي السعود، ومنها: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢٥٧/٦؛ كحالة، معجم المؤلفين، ٦٩٣/٣؛ دار الكتب المصرية، فهرس الخزانة التيمورية، ٨/١

١٠٧. دار الكتب المصرية، فهرس الخزانة التيمورية، ٨/١، ومصادر البحث الأخرى.

١٠٨. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦٥/١.

١٠٩. هو تلميذه وختنه السيد محمد النقيب بن السيد محمد بن عبد القادر المشتهر بابن المعلول، انظر: اللكنوي، الفوائد البهية، ص ٥٠؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٤.

١١٠. دائرة المعارف الإسلامية، ٣٤٨/١.

١١١. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦٥/١.

١١٢. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٤؛ دائرة المعارف الإسلامية، ٣٤٨/١

١١٣. الغزي، الكواكب السائرة، ٣٥/٣.

١١٤. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٤.

١١٥. اللكنوي، الفوائد البهية، ص ٥٠.

١١٦. علي اسحق شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم، ج ٢، (الرياض: دار الرفاعي للنشر، ١٩٨٤) ص ١٠٧– ١٠٨.

١١٧. الذهبي، التفسير والمفسرون، ٣٤٩/١– ٣٥٠.

١١٨. المرجع نفسه، ٣٥٢/١.

١١٩. شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم، ١٠/٢؛ دار الكتب المصرية، فهرس الخزانة التيمورية، ٨/١.

١٢٠. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٥.

١٢١. الخفاجي، ريحانة الألبا، ٢٧٦/٢.

١٢٢. الخفاجي، ريحانة الألبا، ٣١٩/٢– ٣٢٤ كاملة؛ طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٥– ٤٤٧، وتجدها بالملحق.

١٢٣. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٨– ٩.

١٢٤. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٤٩– ٤٥٤.

١٢٥. ذكر هذا التاريخ كل من: الغزي، الكواكب السائرة، ٣/٣٦؛ كحالة، معجم المؤلفين، ٣/ ٦٩٣؛ Repp, The Mufti of Istanbul. 278.

١٢٦. Repp. Op. Cit,p. 284 .

١٢٧. العيدروسي، النور السافر، ص ٢٤١؛ Repp. Op. Cit, p. 278- 9 .

١٢٨. العيدروسي، النور السافر، ص ٢٣٩.

١٢٩. اللكنوي، الفوائد البهية، ص ٨١.

١٣٠. العيدروسي، النور السافر، ص ٢٤١؛ Repp. Op. Cit,p. 278- 9 .

١٣١. العيدروسي، النور السافر، ص ٢٣٩.

١٣٢. طاشكبري زادة، العقد المنظوم، ص ٤٥٣– ٤٥٤.

١٣٣. دائرة المعارف الإسلامية، ١/ ٣٤٨.

المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

١. أوغلو، خليل ساحلي: «قانونامة آل عثمان»، مجلة دراسات، عمان، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد ١٣، العدد ٤، نيسان ١٩٨٦م.

٢. بيضون، جميل، وآخرون: تاريخ العرب الحديث، (إربد: دار الأمل، ١٩٩٢م) .

٣. حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، الشهير بالملا كاتب جلبي، (١٠١٧– ١٠٦٧هـ) : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الأجزاء ١+٦، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٨١، مع مكة، المكتبة الفيصلية، ١٩٨١.

٤. الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر: (٩٧٧– ١٠٦٩هـ) : ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، ج٢، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٧.

٥. دائرة المعارف الإسلامية: ج٢، انتشارات جهان، طهران: بوذ جمبري، د. ت.

٦. دار الكتب المصرية: فهرس الخزانة التيمورية، ج١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

٧. الزركلي، خير الدين: الأعلام– قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٧، بيروت، دار العلم للملايين، ط٩، ١٩٩٠.

٨. الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ) : البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، ج١، بيروت، دار المعرفة، د. ت.

٩. طاشكبري زادة: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ويليه العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.

١٠. : طبقات الفقهاء، الموصل، نشرة الحاج أحمد نيلة، ١٩٦١.

١١. علي شواخ اسحق، معجم مصنفات القرآن الكريم، ج٢، الرياض، دار الرفاعي للنشر، ١٩٨٤.

١٢. ابن العماد، عبد الحي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ) : شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٨، تحقيق لجنة أحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، د. ت.

١٣. العيدروسي، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله: تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، صححه وضبطه أ. محمد رشيد أفندي الصفار، بغداد، المكتبة العربية لصاحبها نعمان الأعظمي، ١٩٣٤.

١٤. الغزي، نجم الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج٣، حققه وضبط نصه جبرائيل سليمان جبور، بيروت، دار الفكر، د. ت.

١٥. الفندي، محمد ثابت وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، الأجزاء ١+١٣، ترجمة محمد ثابت الفندي ،وآخرون، (د. م: د. ن، ١٩٣٣) .

١٦. ابن القاضي، أحمد بن محمد المكناسي، أبو العباس (٩٦٠– ١٠٢٥هـ) : ذيل وفيات الأعيان، المسمى: درة الحجال في أسماء الرجال، ج٣، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٠.

١٧. كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين، ج٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.

١٨. كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، بيروت، دار الرشد، ١٩٨٩.

١٩. اللكنوي، عبد الحي، (ت ١٣٠٤هـ): الفوائد البهية في تراجم الحنفية، الهند، بنارس، مكتبة ندوة المعارف، ١٩٦٧.

٢٠. محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، ج١، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ١٩٦١.

٢١. مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشروق، ط ٣، ١٩٩٨م) .

٢٢. مقديش، محمود: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج٢، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨.

٢٣. نخلة، محمد عرابي: تاريخ العرب الحديث، تحكيم: د. علي محافظة، (عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٨م) .

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Repp, R. C., The Mufti of Istanbul: A study in the Development of the Ottman Learned History, (Oxford: Oxford University, 1986) .*